# قمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة 2026: قراءة في المخرجات والتحولات الجيوسياسية

**إعداد:** د. فؤاد ربايعة – باحث في العلاقات الدولية/ معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

## مقدمة

لم تكن قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي استضافتها العاصمة التركية أنقرة يومي 7 و8 يوليو 2026، مجرد اجتماع دوري لقادة الدول الأعضاء لمناقشة الملفات الأمنية والعسكرية، بل شكلت محطة مفصلية كشفت عن ملامح مرحلة جديدة في تطور الحلف، سواء من حيث توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة وأوروبا، أو من حيث اتساع نطاق التحديات التي باتت تواجه الأمن الأطلسي. فإلى جانب استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية، حضرت على جدول الأعمال قضايا لا تقل أهمية، مثل مستقبل الالتزام الأميركي بالدفاع عن أوروبا، وتعزيز القدرات العسكرية الأوروبية، وتطوير الصناعات الدفاعية، والذكاء الاصطناعي العسكري، إضافة إلى تداعيات المواجهة مع إيران، وتصاعد المنافسة الاستراتيجية مع الصين.

وأكد إعلان أنقرة مجدداً التزام الحلف بمبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، باعتبار أن أي اعتداء على دولة عضو يُعد اعتداءً على جميع الأعضاء. كما تعهدت الدول الأعضاء بتقديم نحو سبعين مليار يورو من المعدات العسكرية والمساعدات والتدريب لأوكرانيا خلال عام 2026، مع الحفاظ على مستوى مماثل على الأقل خلال عام 2027، في وقت باتت فيه الدول الأوروبية وكندا تتحمل الجزء الأكبر من هذا الدعم، في مؤشر واضح على انتقال تدريجي للأعباء العسكرية والمالية من الولايات المتحدة إلى شركائها الأوروبيين.

غير أن قراءة القمة من خلال بيانها الختامي وحده لا تكشف جميع دلالاتها؛ إذ إن مكان انعقادها، وطبيعة اللقاءات الثنائية، وأسلوب استقبال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومشاركة الرئيس السوري أحمد الشرع، وحتى الرمزية التي حملتها بعض المراسم والهدايا البروتوكولية، جميعها عكست تحولات أعمق من القرارات المعلنة. وانطلاقاً من ذلك، تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن قمة أنقرة لم تكن مجرد مناسبة لإقرار سياسات دفاعية جديدة، بل شكلت محطة لإعادة تشكيل التوازنات داخل الحلف، وإعادة تعريف أدوار بعض أعضائه، وفي مقدمتهم تركيا، في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد الاستقطاب والتنافس بين القوى الكبرى.

**أنقرة في قلب التحول الأطلسي**

لم يكن اختيار أنقرة لاستضافة القمة قراراً بروتوكولياً أو تنظيمياً فحسب، بل حمل دلالات سياسية واضحة تعكس التحول في موقع تركيا داخل المنظومة الأطلسية. فبعد سنوات اتسمت بتوتر علاقاتها مع عدد من حلفائها الغربيين بسبب شراء منظومة "S-400" الروسية، والخلاف حول برنامج مقاتلات "F-35"، إضافة إلى ملفات شرق المتوسط وسوريا وحقوق الإنسان، بدت تركيا خلال القمة دولةً يصعب تجاوزها في الحسابات الأمنية الغربية، وأصبح الحلف بحاجة إلى دورها أكثر مما أصبح قادراً على ممارسة الضغوط التقليدية عليها.

يستند هذا التحول إلى مجموعة من العوامل المتراكمة؛ فتركيا تمتلك ثاني أكبر جيش داخل الحلف، وتتحكم في المضائق البحرية التي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط، وتحافظ في الوقت نفسه على قنوات اتصال مع كل من روسيا وأوكرانيا، فضلاً عن تنامي قدراتها في الصناعات الدفاعية، وامتلاكها هامش حركة سياسي يسمح لها بالتواصل مع أطراف متنافسة إقليمياً ودولياً. لذلك لم تعد أنقرة يُنظر إليها باعتبارها عضواً يثير الخلاف داخل الحلف، بل باعتبارها شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في إدارة ملفات الأمن الأوروبي والشرق الأوسط والبحر الأسود.

وتجسد هذا التحول بوضوح في موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أعلن أن استضافة الرئيس رجب طيب أردوغان للقمة كانت أحد الأسباب الرئيسية التي دفعته إلى المشاركة فيها، رغم ما أبداه سابقاً من تحفظات على بعض اجتماعات الحلف. ولم يكن هذا التصريح مجرد مجاملة دبلوماسية، بل حمل رسالة سياسية مفادها أن العلاقة الشخصية بين الزعيمين أصبحت عنصراً مؤثراً في الحفاظ على تماسك الحلف خلال مرحلة تشهد تباينات متزايدة بين واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية. وفي السياق ذاته، حرصت أنقرة على منح ترامب استقبالاً استثنائياً تضمن مراسم احتفالية خاصة، وعرضاً جوياً بالألوان المرتبطة بالعلم الأميركي، وإطلاق اسمه على أحد المباني الجديدة في مطار أنقرة، في رسالة مزدوجة تؤكد لواشنطن استمرار مكانة تركيا كشريك استراتيجي، وللحلفاء الأوروبيين أن وزنها السياسي داخل الناتو بات يتجاوز الاعتبارات التقليدية.

ولم تقتصر نتائج هذا التقارب على الجانب الرمزي، إذ أعلن ترامب خلال القمة رفع العقوبات الأميركية المفروضة على تركيا بسبب صفقة "S-400"، كما أبدى استعداداً لإعادة فتح النقاش بشأن تزويدها

بمقاتلات "F-35". ورغم أن تنفيذ هذه الخطوات قد يواجه عقبات داخل الكونغرس والمؤسسات الأميركية، فإن مجرد طرحها يعكس وجود توجه لإعادة ضبط العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وإعادة دمج تركيا بصورة أعمق داخل المنظومة الدفاعية الغربية.

وفي هذا السياق، أثارت الهدية التي قدمها أردوغان لقادة الحلف اهتماماً واسعاً؛ إذ تمثلت في مسدسات تركية من طراز "ماغنوم 357" منقوش عليها أسماء القادة والعلم التركي، ومرفقة بذخيرة حية. ورغم ما سببته الهدية من إرباك قانوني لبعض الوفود بسبب القيود المفروضة على حيازة الأسلحة في دولهم، فإن قيمتها الحقيقية لم تكن في طبيعتها البروتوكولية، بل في الرسائل التي حملتها.

حيث تعكس هذه الهدية أكثر من دلالة؛ فهي تبرز تطور الصناعات الدفاعية التركية، وتؤكد سعي أنقرة إلى تقديم نفسها بوصفها منتجاً ومصدراً للسلاح، لا مجرد مستورد له، كما تنسجم مع بيئة أمنية تتسم بتصاعد التنافس العسكري. ومع ذلك فإن أقرب تفسير لها يتمثل في كونها رسالة ترويجية للصناعة الدفاعية التركية، فيما تبقى أي دلالات سياسية أخرى في إطار القراءة التحليلية أكثر من كونها وقائع مثبتة.

يمكن القول إن أنقرة لم تستثمر القمة لتعزيز صورتها داخل الحلف فحسب، بل وظفتها لإعادة تموضعها كقوة إقليمية تمتلك القدرة على التأثير في التوازنات الأطلسية. فالقمة لم تُظهر تركيا بوصفها دولة تستضيف حدثاً دولياً، وإنما لاعباً يسعى إلى تحويل موقعه الجغرافي، وقدراته العسكرية، وعلاقاته المتشعبة، إلى نفوذ سياسي واستراتيجي داخل النظام الأمني الغربي.

**من وحدة الحلف المعلنة إلى إعادة توزيع الأعباء**

حرص إعلان أنقرة على إعادة التأكيد بصورة واضحة على الالتزام بالمادة الخامسة من معاهدة واشنطن، التي تشكل الركيزة الأساسية لوجود حلف شمال الأطلسي. ولم يكن هذا التأكيد إجراءً بروتوكولياً بقدر ما جاء استجابة لحالة القلق التي سادت عدداً من العواصم الأوروبية بشأن مستقبل الضمانات الأمنية الأميركية، في ظل التصريحات المتكررة للرئيس الأميركي دونالد ترامب حول ضرورة أن تتحمل الدول الأوروبية نصيباً أكبر من مسؤولية الدفاع عن أمنها.

غير أن أهمية القمة لم تكمن في إعادة تأكيد مبدأ الدفاع الجماعي، فهذا المبدأ لم يكن محل خلاف بين الدول الأعضاء، وإنما في الكيفية التي يسعى بها الحلف إلى إعادة توزيع الأدوار داخله بما يضمن استمرار

الردع الجماعي مع تخفيف العبء عن الولايات المتحدة. ومن هنا بدت القمة وكأنها تؤسس لمرحلة جديدة تقوم على بقاء القيادة الاستراتيجية بيد واشنطن، مقابل توسيع المسؤولية العسكرية والمالية للدول الأوروبية.

وانعكس هذا التوجه في التركيز على تحويل الزيادات في الإنفاق الدفاعي إلى قدرات عسكرية فعلية، بدل الاكتفاء برفع أرقام الموازنات. فقد أُعلنت خلال القمة حزمة واسعة من مشاريع التسلح والتطوير العسكري، تجاوزت قيمتها خمسين مليار دولار، شملت الطائرات المسيّرة، والأسلحة بعيدة المدى، وأنظمة الضربات الدقيقة، إلى جانب توسيع الطاقة الإنتاجية للصناعات الدفاعية الأوروبية والأطلسية.

ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً داخل الحلف بأن الحرب الروسية–الأوكرانية كشفت عن نقاط ضعف بنيوية في القدرات الصناعية الغربية. فقد أثبتت الحرب أن امتلاك منظومات قتالية متطورة لا يكفي إذا لم يرافقه إنتاج مستدام للذخائر والصواريخ وقطع الغيار، وقدرة على تعويض الخسائر بسرعة، وتأمين سلاسل توريد مرنة تستطيع الاستمرار خلال الحروب الطويلة. لذلك لم تعد الصناعات الدفاعية تُعامل باعتبارها قطاعاً اقتصادياً فحسب، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من منظومة الردع الاستراتيجي.

كما وأولت القمة اهتماماً غير مسبوق بالتقنيات العسكرية الناشئة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية المشتركة، بهدف بناء بيئة عملياتية موحدة تسمح بتبادل البيانات في الزمن الحقيقي، وتسريع اتخاذ القرار، ورفع مستوى التنسيق بين قوات الدول الأعضاء. ويعكس هذا التوجه تحولاً تدريجياً في طبيعة الحلف، من إطار يعتمد على تنسيق جيوش وطنية مستقلة إلى شبكة قتالية مترابطة تقودها البيانات والتقنيات الرقمية، وهو تحول مرشح لإعادة تعريف مفهوم القوة العسكرية داخل الناتو خلال السنوات المقبلة.

إن صورة الوحدة التي حاولت القمة إظهارها لم تُخفِ استمرار التباينات بين ضفتي الأطلسي. فقد وجه ترامب انتقادات لعدد من الحلفاء الأوروبيين بسبب مواقفهم من الحرب مع إيران، ولوّح بإجراءات تجارية ضد إسبانيا، كما أعاد إثارة قضايا خلافية أخرى، من بينها ملف غرينلاند. وتعكس هذه المواقف استمرار نهج أميركي يربط بين الالتزامات الأمنية والمصالح الاقتصادية والسياسية، بما يجعل العلاقة داخل الحلف أكثر تعقيداً مما تبدو عليه البيانات الرسمية.

وفي نفس الوقت واصلت الولايات المتحدة تقليص جزء من انتشارها العسكري التقليدي في أوروبا الشرقية، رغم استمرارها في التأكيد السياسي على التزامها الكامل بالدفاع الجماعي. وقد أثارت هذه الخطوات مخاوف لدى بعض الدول الأوروبية، خاصة في الجناح الشرقي للحلف، من احتمال اتساع الفجوة بين الخطاب

الأميركي الداعم لأمن أوروبا، والسياسات العملية التي تعكس تركيزاً متزايداً على منطقة المحيطين الهندي والهادئ ومواجهة الصين.

إن هذا التحول لا يعني أن واشنطن تتجه نحو الانسحاب من الحلف أو التخلي عن أوروبا، بل إلى إعادة صياغة دورها داخل المنظومة الأطلسية؛ إذ تسعى إلى الاحتفاظ بقيادتها في المجالات النووية والاستخبارية والتكنولوجية، مقابل نقل الجزء الأكبر من أعباء الردع التقليدي إلى الدول الأوروبية. وبهذا تكشف قمة أنقرة عن تحول يتجاوز مجرد زيادة الإنفاق الدفاعي إلى إعادة توزيع الوظائف داخل الحلف، بحيث تصبح أوروبا مطالبة ببناء قدرة دفاعية أكثر استقلالاً، دون الانفصال عن القيادة الأطلسية، وهي معادلة مرشحة لأن تشكل السمة الأبرز للناتو خلال العقد المقبل إذا استمرت البيئة الدولية في الاتجاه نحو مزيد من التنافس بين القوى الكبرى.

**روسيا وأوكرانيا وحدود الردع الأطلسي**

رغم اتساع جدول أعمال قمة أنقرة ليشمل قضايا التكنولوجيا العسكرية، والأمن السيبراني، والشرق الأوسط، والمنافسة مع الصين، بقيت روسيا العامل الأكثر تأثيراً في رسم أولويات الحلف. فما زالت الحرب في أوكرانيا تمثل الإطار الذي تُبنى عليه معظم السياسات الدفاعية الأطلسية، سواء فيما يتعلق بزيادة الإنفاق العسكري، أو تطوير الصناعات الدفاعية، أو إعادة تموضع القوات على الجناح الشرقي للحلف.

حيث وصف إعلان أنقرة روسيا بأنها التهديد الأكثر مباشرة واستمراراً للأمن الأوروبي والأطلسي، وهو توصيف يعكس قناعة متزايدة لدى أعضاء الحلف بأن المواجهة مع موسكو لم تعد أزمة مؤقتة، بل أصبحت بيئة استراتيجية طويلة الأمد تتطلب إعادة بناء القدرات العسكرية الغربية بما يتناسب مع طبيعة هذا التحدي.

ومن خلال هذه الرؤية، تعهدت الدول الأعضاء بتوفير نحو سبعين مليار يورو من المساعدات العسكرية والمعدات والتدريب لأوكرانيا خلال عام 2026، مع الالتزام بالحفاظ على مستوى مماثل خلال عام 2027. ولا تقتصر أهمية هذا القرار على حجمه المالي، بل تكمن في الرسالة السياسية التي يحملها، ومفادها أن الحلف لا ينظر إلى دعم أوكرانيا باعتباره استجابة ظرفية للحرب، وإنما جزءاً من استراتيجية ردع طويلة المدى تستهدف منع روسيا من فرض واقع عسكري جديد في أوروبا.

لكن في المقابل برز تحول مهم في توزيع أعباء هذا الدعم، بعدما أصبحت الدول الأوروبية وكندا تتحمل القسم الأكبر من التمويل، بينما اتجه الدور الأميركي تدريجياً نحو توفير المظلة الاستراتيجية، والتكنولوجيا

المتقدمة، والاستخبارات، وأنظمة القيادة والسيطرة. ويعكس هذا التطور انتقال أوروبا من موقع الشريك المساند إلى موقع الفاعل الرئيسي في إدارة الجانب التقليدي من الصراع، وهو تحول قد يمنحها نفوذاً سياسياً أكبر داخل الحلف، لكنه يحمّلها في الوقت نفسه أعباء مالية وعسكرية متزايدة قد يصعب الحفاظ عليها على المدى الطويل.

كما شهدت القمة إعلان خطوات جديدة لتعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية، من بينها السماح بإنتاج صواريخ اعتراضية لمنظومة باتريوت داخل أوكرانيا. وتمثل هذه الخطوة تطوراً نوعياً، لأنها تتجاوز منطق تزويد كييف بالأسلحة إلى بناء قاعدة صناعية دفاعية قادرة على دعم المجهود الحربي بصورة أكثر استقلالاً، بما يقلل من اعتمادها المستقبلي على الإمدادات الخارجية.

ولا تقتصر أهمية هذه القرارات على تأثيرها في مسار الحرب، بل تمتد إلى الكيفية التي تُقرأ بها في موسكو؛ فمن المرجح أن تنظر القيادة الروسية إلى مخرجات قمة أنقرة باعتبارها جزءاً من مشروع متكامل يهدف إلى إضعاف روسيا استراتيجياً وبناء منظومة ردع دائمة على حدودها الغربية، وهو ما يعزز الانطباع الروسي بأن الحلف لا يتجه نحو تسوية أمنية شاملة، بقدر ما يعمل على ترسيخ بنية عسكرية طويلة الأمد عبر تطوير القدرات الأوروبية، وتوسيع الإنتاج الدفاعي، وإدماج أوكرانيا تدريجياً في المنظومة العسكرية الغربية، حتى في غياب عضوية رسمية لها داخل الناتو.

تبرز هنا إحدى الإشكاليات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، والمعروفة بـ"معضلة الأمن"؛ فالإجراءات التي يعتبرها أحد الأطراف دفاعية وضرورية لتعزيز أمنه، قد تُفسَّر من قبل الطرف الآخر باعتبارها تهديداً مباشراً يستوجب الرد بالمثل. وفي الحالة الراهنة، يبدو أن الناتو وروسيا يتحركان داخل هذه الدائرة؛ فكل خطوة يتخذها أحدهما لتعزيز الردع، تدفع الطرف الآخر إلى اتخاذ إجراءات مضادة، بما يؤدي إلى سباق متواصل في التسلح، وزيادة الانتشار العسكري، وارتفاع احتمالات الاحتكاك غير المقصود.

ومن المرجح أن تدفع هذه البيئة روسيا إلى مواصلة تطوير قدراتها الصاروخية، وتعزيز انتشارها العسكري، وتوسيع تعاونها الدفاعي مع الصين وكوريا الشمالية وإيران، في مقابل استمرار الناتو في الاستثمار في الصناعات الدفاعية والدفاعات الجوية والذكاء الاصطناعي، بما يكرس مرحلة جديدة من المنافسة العسكرية المفتوحة. ومع ذلك، فإن نجاح استراتيجية الحلف سيظل مرهوناً بالحفاظ على تماسكه السياسي، ولا سيما إذا واصلت الولايات المتحدة تقليص حضورها العسكري التقليدي في أوروبا بالتوازي مع تركيزها المتزايد

على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الأمر الذي قد يفرض على الدول الأوروبية مسؤوليات دفاعية تتجاوز سرعة تطور قدراتها العسكرية.

**القمة بوصفها منصة لإعادة تشكيل الإقليم**

لم تقتصر أهمية قمة أنقرة على مستقبل الأمن الأوروبي، بل كشفت أيضاً عن اتساع الدور الذي بات يؤديه حلف شمال الأطلسي في التفاعلات الإقليمية خارج حدوده التقليدية. فقد تحولت القمة إلى منصة سياسية جمعت بين ملفات أوروبا والشرق الأوسط، وأظهرت أن الفصل بين الأمن الأوروبي والأمن الإقليمي أصبح أكثر صعوبة في ظل تشابك الأزمات الدولية.

ومن أبرز المؤشرات على ذلك مشاركة الرئيس السوري أحمد الشرع في عدد من اللقاءات التي عقدت على هامش القمة، وفي مقدمتها لقاؤه بالرئيس الأميركي دونالد ترامب. ولم يكن هذا اللقاء حدثاً بروتوكولياً عابراً، بل حمل دلالات سياسية تتجاوز العلاقة الثنائية بين واشنطن ودمشق، إذ عكس استعداداً أميركياً للتعامل مع القيادة السورية الجديدة ضمن مقاربة مختلفة عن تلك التي سادت خلال السنوات الماضية.

وقد أعلن ترامب خلال اللقاء عزمه إزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والعمل على تهيئة الظروف أمام انطلاق عملية إعادة الإعمار وتشجيع الاستثمارات الأميركية. وإذا ما نُفذت هذه التوجهات، فإنها ستشكل تحولاً مهماً في موقع سوريا الإقليمي، وستفتح الباب أمام إعادة دمجها تدريجياً في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية، بعد سنوات طويلة من العزلة والعقوبات.

لكن الدلالة الأهم لا تكمن في مضمون اللقاء فحسب، وإنما في مكان انعقاده. فاختيار أن يجري هذا الحوار على هامش قمة لحلف شمال الأطلسي يحمل رسالة سياسية واضحة مفادها أن ملفات الشرق الأوسط لم تعد منفصلة عن الحسابات الأمنية الغربية، وأن إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية باتت تُناقش ضمن الإطار الاستراتيجي الأوسع الذي تتحرك فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها.

ومن هنا ممكن القول أن تركيا بدت المستفيد الأكبر من هذا المشهد؛ إذ نجحت في توظيف استضافتها للقمة لتأكيد دورها بوصفها الطرف الأكثر تأثيراً في الملف السوري، والقادر على الجمع بين مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين، مع توظيف عضويتها في الناتو لتعزيز نفوذها السياسي. ومن هذا المنطلق لم تعد مشاركة أحمد الشرع مجرد تفصيل جانبي، بل غدت جزءاً من مقاربة تركية أوسع لربط مستقبل سوريا

بالتفاهمات التي تتشكل بين أنقرة وواشنطن والعواصم الأوروبية، بما يعزز موقع تركيا في رسم ترتيبات المرحلة المقبلة ويحد تدريجياً من النفوذ الروسي والإيراني داخل الساحة السورية.

وفي الوقت نفسه عكست القمة استمرار التباين داخل الحلف بشأن طبيعة الأزمات الإقليمية؛ فالحرب الأميركية–الإيرانية أظهرت أن مفهوم التضامن الأطلسي ما يزال يقتصر عملياً على الدفاع عن أراضي الدول الأعضاء، بينما يضعف التوافق عندما يتعلق الأمر بالأزمات الواقعة خارج المجال الأوروبي. وقد بدا ذلك واضحاً في انتقادات ترامب لمحدودية الدعم الأوروبي خلال المواجهة مع إيران، في حين فضلت عدة عواصم أوروبية التركيز على احتواء روسيا، وهو ما يعكس استمرار الاختلاف في أولويات الأمن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين.

ومع ذلك حمل إعلان أنقرة مؤشرات واضحة على اتساع أجندة الحلف، من خلال تأكيده أهمية حماية خطوط الملاحة الدولية، وأمن سلاسل الإمداد، والحد من انتشار الأسلحة النووية، والتعامل مع تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الأوروبي. ويعكس ذلك انتقال الناتو تدريجياً من منظمة دفاع إقليمية إلى إطار أمني أوسع تمتد اهتماماته من شرق أوروبا والبحر الأسود إلى الشرق الأوسط والبحر الأحمر وشرق المتوسط، بل وحتى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو توسع يمنحه دوراً عالمياً أكبر، لكنه يضع في الوقت نفسه تماسك مواقف أعضائه أمام اختبارات أكثر تعقيداً.

**الخلاصة**

تكشف قمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة أن الحلف لا يعيش أزمة وجود، كما تذهب بعض التحليلات، بقدر ما يمر بمرحلة إعادة هيكلة استراتيجية تفرضها التحولات المتسارعة في البيئة الدولية. فالقرارات التي اتخذت خلال القمة، سواء المتعلقة بزيادة الإنفاق الدفاعي، أو دعم أوكرانيا، أو تطوير الصناعات العسكرية، أو الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، تعكس استعداد الحلف للتكيف مع مرحلة يتوقع أن تتسم بمنافسة طويلة الأمد بين القوى الكبرى، لا بأزمات عابرة يمكن احتواؤها دبلوماسياً.

تشير مخرجات القمة إلى أن الولايات المتحدة لا تعتزم التخلي عن قيادة الحلف، لكنها في المقابل لم تعد مستعدة لتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الأمن الأوروبي كما كان الحال طوال العقود الماضية. فواشنطن تبدو أكثر ميلاً للاحتفاظ بقيادتها النووية والتكنولوجية والاستخبارية، مع نقل القسم الأكبر من أعباء الردع التقليدي والإنفاق العسكري والإنتاج الدفاعي إلى الدول الأوروبية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن السنوات

المقبلة قد تشهد ولادة نموذج جديد للعلاقة عبر الأطلسي، يقوم على تقاسم القيادة لا احتكارها، وتقاسم الأعباء لا الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة.

في المقابل تفرض هذه المعادلة تحديات كبيرة أمام أوروبا. فزيادة الإنفاق الدفاعي تمثل خطوة ضرورية، لكنها ليست كافية لبناء استقلالية عسكرية حقيقية. إذ ما تزال الصناعات الدفاعية الأوروبية تعاني تفاوتاً في القدرات، وتواجه عقبات تتعلق بسرعة الإنتاج، وتوحيد المواصفات، والبيروقراطية، وتضارب الأولويات الوطنية. ويبقى نجاح هذا التحول مرهوناً بقدرة الدول الأوروبية على تحويل تعهداتها السياسية إلى قدرات عسكرية مستدامة.

محصلة مخرجات القمة تكشف أن الحلف يتجه نحو مرحلة أكثر اتساعاً وتعقيداً، إذ لم تعد أولوياته تقتصر على ردع روسيا أو الدفاع عن أوروبا، بل باتت تشمل إدارة التنافس مع القوى الكبرى، وتعزيز الأمن التكنولوجي، وحماية سلاسل الإمداد والممرات البحرية، والتعامل مع الأزمات الإقليمية بوصفها جزءاً من البيئة الأمنية الأطلسية. ولكن في المقابل يفرض هذا التوسع تحديات متزايدة أمام الحلف للحفاظ على تماسك مواقف أعضائه، في ظل اختلاف أولوياتهم الاستراتيجية وتوزيع الأعباء بينهم.

وفي ضوء هذا يمكن القول إن قمة أنقرة لم تكن مجرد اجتماع دوري لقادة الحلف، بل مثلت إعلاناً غير مباشر عن دخول الناتو مرحلة استراتيجية جديدة، مرحلة تتراجع فيها فكرة الاعتماد الأوروبي الكامل على القوة الأميركية، مقابل صعود مفهوم الشراكة في تحمل الأعباء، وتنامي دور القوى الإقليمية المؤثرة، وفي مقدمتها تركيا، مع استمرار روسيا بوصفها التحدي الذي يمنح الحلف مبرر تماسكه، في وقت تتوسع فيه حدود الأمن الأطلسي لتشمل فضاءات جغرافية وملفات استراتيجية تتجاوز القارة الأوروبية بكثير.

## المراجع

1. **حلف شمال الأطلسي(NATO)** *إعلان قمة أنقرة 2026. (The Ankara Summit Declaration)* أنقرة، 8 يوليو 2026.
https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2026/07/08/the-ankara-summit-declaration
2. **وكالة الأناضول.** *اختتام قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أنقرة وإعلان أبرز مخرجاتها* 8 يوليو 2026 .
https://www.aa.com.tr/en/turkiye/turkish-foreign-minister-says-nato-ankara-summit-concluded-successfully/3992444?utm_source=chatgpt.com

3. **الشرق للأخبار**. *قمة الناتو في أنقرة. زيادة الإنفاق الدفاعي ودعم أوكرانيا يتصدران جدول الأعمال*. يوليو 2026 .
https://www.youtube.com/watch?v=1U1Gvv2FbzM

4. **وكالة تاس الروسية (TACC)**. *Итоги саммита НАТО в Анкаре и реакция России* (نتائج قمة الناتو في أنقرة وردود الفعل الروسية). 9 يوليو 2026 .
https://tass.com/

5. **وكالة ريا نوفوستي (РИА Новости)**. *Саммит НАТО в Анкаре: основные решения и их значение для безопасности Европы* (قمة الناتو في أنقرة: أبرز القرارات وانعكاساتها على الأمن الأوروبي). يوليو 2026 .
https://ria.ru/

6. **Reuters**. *NATO leaders including Trump reaffirm "ironclad commitment" to collective defence at Ankara Summit.* 3 July 2026.
https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/nato-leaders-affirm-ironclad-commitment-collective-defence-ankara-summit-text-2026-07-03/?utm_source=chatgpt.com

7. **Reuters**. *What are the key challenges facing NATO?* 3 July 2026.
https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/what-are-key-challenges-facing-nato-2026-07-03/?utm_source=chatgpt.com

8. **Chatham House**. *European NATO has four years to re-establish "escalation dominance" over Russia, conference hears.* 9 July 2026.
https://www.chathamhouse.org/2026/07/european-nato-has-four-years-re-establish-escalation-dominance-over-russia-conference-hears?utm_source=chatgpt.com

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute for National Security Research